22 February 2021
Arabic

رسالة مؤرخة 19 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيه وثيقة للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تعرض فيها اللجنة موقفها بشأن التوصيات الواردة في التقرير السابع والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار 1526 (2004) (S/2021/68)، الذي قُدِّم إلى اللجنة وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار 2368 (2017).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وورقة الموقف وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) تراين هايمرباك

الرئيسة

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات

1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد

وجماعات ومؤسسات وكيانات



توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الواردة في تقريره السابع والعشرين

- 1 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُدم إلى اللجنة التقرير السابع والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2021/68) عملاً بالفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار مجلس الأمن 2368 (2017). وعُمم أيضاً على اللجنة، في 7 كانون الثاني/يناير 2021، جدول بالتوصيات التي قُدمت استناداً إلى التقرير، وتداولت اللجنة بشأن هذه التوصيات في 20 كانون الثاني/يناير 2021. وتودّ اللجنة أن تعرب عن امتنانها لفريق الرصد لما قام به من عمل مثالي في سياق الوفاء بولايته.
- 2 - ودأبت اللجنة على الردّ على كل تقرير من التقارير التي يقدمها فريق الرصد، وعلى إطلاع مجلس الأمن والجمهور على موقفها بشأن التوصيات الواردة في تلك التقارير، وذلك منذ إرسائها هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر 2005.

موقف اللجنة بشأن التوصيات الواردة في التقرير السابع والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

التوصية	الفقرة	موقف اللجنة
1	يوصي فريق الرصد بأن توجّه اللجنة رسالة إلى الدول الأعضاء تدكرها بأحكام الفقرة 23 من قرار مجلس الأمن 2368 (2017)، التي حُثَّت فيها الدول على "الاستمرار في توكي اليقظة إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية والعمل بصورة تعاونية لمنع الإرهابيين من التجنيد وجمع الأموال لأغراض إرهابية والتصدي لما يروجون له على شبكة الإنترنت وفي سائط التواصل الاجتماعي من دعاية متطرفة عنيفة وتحريض على العنف". وقد تودّ اللجنة أن تقترح أن تتواصل الدول الأعضاء مباشرة مع الشركة المعنية، فتدكر بأن تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال الأمم المتحدة تصنفه مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين. ويشير فريق الرصد كذلك إلى توصيته بشأن هذه المسألة، الواردة في تقريره الصادر في حزيران/يونيه 2016 (انظر S/2016/629، الفقرتان 98 و 99).	55 وافقت اللجنة على أن توجه الرئيسة، باسم اللجنة، رسالة إلى الدول الأعضاء تدكرها بأحكام الفقرة 23 من قرار مجلس الأمن 2368 (2017)، التي حُثَّت فيها الدول على "الاستمرار في توكي اليقظة إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية والعمل بصورة تعاونية لمنع الإرهابيين من التجنيد وجمع الأموال لأغراض إرهابية والتصدي لما يروجون له على شبكة الإنترنت وفي سائط التواصل الاجتماعي من دعاية متطرفة عنيفة وتحريض على العنف"، وتقترح أن تتواصل الدول الأعضاء مباشرة مع الشركة المعنية، فتدكر بأن تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال الأمم المتحدة تصنفه مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين. ووافقت اللجنة أيضا على أن تدكر الرئيسة بتوصية فريق الرصد بشأن هذه المسألة، الواردة في تقريره الصادر في حزيران/يونيه 2016 (انظر S/2016/629، الفقرتان 98 و 99)

تجميد الأصول

2	يوصي فريق الرصد بأن اللجنة، عند نظرها في قرارات مجلس الأمن اللاحقة التي تجدد تدابير الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، قد ترغب في إدراج طلب إلى الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة معلومات عن تنفيذها لتدابير تجميد الأصول والإعفاء منها على أساس سنوي. فمن شأن ذلك أن يتيح للفريق إمكانية تقييم الامتثال على نحو أفضل، وتقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية التي ستقدمها هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، عند الاقتضاء.	99 وافقت اللجنة على أن توجه الرئيسة، باسم اللجنة، رسالة إلى الدول الأعضاء تطلب فيها تقديم معلومات عن تنفيذها لتدابير تجميد الأصول والإعفاء منها، على أساس طوعي.
---	---	---